

نافذة الإسكان الاقتصادية

العدد 71
آب 2022

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

المحتويات

3	أخبار بنك الإسكان
11	مستجدات القطاع المصرفي الأردني خلال النصف الأول 2022
15	أداء الاقتصاد الأردني خلال النصف الأول 2022
23	آفاق الاقتصاد العالمي
27	نشاط قطاعي العقارات والإنشاءات في الأردن
30	تقييم الأردن في المؤشرات الدولية

أخبار بنك الإسكان

على صعيد النتائج المالية

نتائج أعمال بنك الإسكان خلال النصف الأول 2022



أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للستة أشهر الأولى من عام 2022، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 63.8 مليون دينار، بارتفاع نسبته 21.2% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وقد واصلت مجموعة البنك خلال النصف الأول من عام 2022 تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مما يعكس قدرة المجموعة على التوظيف الفعال

للموارد المتاحة ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، إلى جانب القدرة على ضبط وترشيد التكاليف.

وأدت جهود البنك المتواصلة في إدارة المركز المالي بفعالية مع المحافظة على جودة الأصول وموائمتها إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات المصرفية بنسبة 8.5% منذ بداية العام الحالي، لتصل إلى 4.9 مليار دينار كما في 30 حزيران 2022.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أعرب رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، عن اعتزازه وفخره بالنتائج التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من عام 2022، وذلك بتمكن مجموعة البنك من تحقيق نتائج مالية متميزة وتسجيل صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بلغ 63.8 مليون دينار.

وأشار الخطيب، أنّ المجموعة واصلت اتباع النهج المتحفظ المعتمد من خلال تسجيل المزيد من مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال النصف الأول من العام الحالي؛ وذلك بهدف حماية البنك وتعزيز قوة مركزه المالي، في ضوء الظروف والتحديات التي يواجهها الاقتصاد، واستمرار التداعيات الناجمة عن وباء كورونا، والتطورات الجيوسياسية الدولية.

وبين الخطيب أنّ جهود المجموعة في تعزيز جودة محفظة القروض وفعالية إدارة المخاطر الائتمانية، قد أدت إلى زيادة متانة المركز المالي للبنك وتحقيق نمو مستدام في العائد على حقوق المساهمين، الذي ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2022 ليصل إلى 10.6%.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أنّ المجموعة واصلت تحقيق معدلات نمو قوية في مختلف مؤشراتها المالية؛ حيث ارتفع إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية بنسبة 5.9% ليصل إلى 187.0 مليون دينار للنصف الأول من عام 2022، مقارنة مع 176.5 مليون دينار تم تحقيقها خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك بدعم من كافة القطاعات التشغيلية التي سجّلت نمواً قوياً خلال الستة أشهر الأولى من العام.

وأشار الصفدي إلى نجاح المجموعة في زيادة وتنويع مصادر الدخل، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل لتصل إلى 17.1% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقابل 16.4% للفترة المماثلة من العام الماضي.

وبين الصفدي أنّ مجموعة البنك تمكّنت من تحقيق نمو قوي في الأرباح التشغيلية، التي ارتفعت بنسبة 7.7% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام الماضي، لتبلغ 105.7 مليون دينار للنصف الأول من عام 2022، كنتيجة لجهود المجموعة في زيادة إجمالي الدخل وتنويع مصادره، مع أحكام السيطرة على التكاليف وترشيدها.

وأضاف الصفدي أنّ مجموعة البنك تمكّنت من زيادة نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة إلى أكثر من 100%. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة بتعزيز نسبة تغطية مخصصات الديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية (Stage 2)، التي تم العمل على زيادة نسبة تغطية المخصصات الخاصة بها لتصل إلى 39% من إجمالي مديونيات المرحلة الثانية كما في نهاية النصف الأول من عام 2022، وتعتبر هذه النسبة الهامة واحدة من أفضل النسب على مستوى بنوك المنطقة ككل.

وأشار الصفدي إلى أنّ البنك تمكّن من المحافظة على مئاة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.2 مليار دينار، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.8% كما في 30 حزيران 2022، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأضاف الصفدي أنّ البنك سيستمر في تقديم أحدث التطبيقات الإلكترونية والرقمية ضمن أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، إلى جانب مواكبته المستمرة للتطورات المستجدة في عالم الصناعة المصرفية وما توفّره التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، والذي من شأنه أن يحافظ على مكانة البنك الريادية وتسهيل وتحسين الإجراءات المتبعة لضمان تقديم أفضل الحلول المصرفية للعملاء في أماكن تواجدهم وبأفضل الوسائل الممكنة وبما يليق بمكانة البنك المتقدمة في السوق المصرفي الأردني.

على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية

إطلاق حملة جوائز الذهب لحسابات توفير بنك الإسكان... وفّر واربح ذهب



أعلن بنك الإسكان عن حملته السنوية الجديدة لجوائز حسابات التوفير للعام 2022 تحت عنوان "وفّر واربح ذهب"، حيث جاءت الحملة بشكل مبتكر ويعتمد على الجوائز العينية من الذهب بالكامل، وبقيمة إجمالية تزيد عن 2.5 مليون دينار، ما يجعلها أكبر حملة جوائز في السوق المصرفي الأردني من حيث مجموع عدد الرابحين ومجموع قيم الجوائز.

وتقوم فكرة الحملة على تقديم 20 جائزة يومية لعملاء البنك من أصحاب حسابات التوفير المؤهلين للاشتراك بالجوائز ممن لا تقل أرصدة حساباتهم عن 100 دينار، وبواقع 20 رابح يومياً لكل منهم ليرة ذهب بالإضافة لجوائز ربعية وسنوية لمن لا تقل أرصدة حساباتهم عن 1000 دينار، لتكون الجائزة الربعية في شهر أيلول عبارة عن 10 رابحين لكل منهم 1 كيلو جرام ذهب، وجوائز نهاية العام عبارة عن 10 رابحين لكل منهم 2 كيلو جرام ذهب.

وبإمكان العميل الفوز بأكثر من جائزة يومية في الحملة، علماً بأن جوائز بنك الإسكان تعتبر الأكبر في السوق المصرفي الأردني من حيث إجمالي قيمة الجوائز الربعية والبالغة نصف مليون دينار، وجوائز نهاية العام والبالغة مليون دينار، والأكبر أيضاً من حيث عدد الرابحين الإجمالي وبما يزيد عن 3 آلاف رابح، وبإجمالي قيمه جوائز تزيد عن 2 مليون دينار.

ويهدف البنك من خلال حملته الجديدة (وَفَر واربح ذهب) إلى تشجيع العملاء الحاليين والمستقبليين على سلوك الادّخار في حسابات التوفير الخاصة بهم، أملاً في ربح جوائز البنك الذهبية ذات الفرص المتعددة، يومياً وربعياً وفي نهاية العام.

واعتماد بنك الإسكان على إطلاق حملات جوائز حسابات التوفير الموجهة لخدمة عملائه، وتشجيعهم على اعتماد برامج تحفيزية للادّخار وتنمية أرصدة حساباتهم القائمة، وبشكل سنوي، اعتباراً من عام 1977، فيما تعتبر حملة حسابات التوفير لعام 2022، الأولى من نوعها، لاعتمادها على برنامج جوائز عيني بالكامل من الذهب.

إطلاق حملة حساب الوديعة لأجل بالدينار بجوائز لعام 2022



أطلق بنك الإسكان حملة حساب الوديعة لأجل بالدينار بجوائز لعام 2022، تتضمن جائزة شهرية واحدة لكل شريحة من شرائح الودائع المشمولة بالحملة، وبمجموع ثلاثة رابحين شهرياً.

ويسعى بنك الإسكان من خلال إطلاق هذه الحملة إلى تشجيع عملائه على فتح حسابات وديعة لأجل مع إمكانية الفوز بجوائز نقدية شهرية، تزيد قيمتها كلما ازدادت قيمة الوديعة.

وتقوم فكرة الحملة، التي تعدّ المنتج الأول من نوعه في القطاع المصرفي الأردني، على منح عملاء بنك الإسكان من الأفراد والشركات أسعار فائدة منافسة على وديعتهم، إلى جانب المشاركة في السحب على جوائز نقدية قيمة بحيث يصل عدد الرابحين الإجمالي لكافة الشرائح منذ إطلاق الحملة ولنهاية العام الجاري 24 رابحاً.

وينقسم برنامج الجوائز إلى ثلاث شرائح للودائع لأجل الجديدة حيث يبلغ الحد الأدنى للودائع ضمن الشريحة الأولى 50000 دينار ولغاية أقل من 100000 ألف دينار، وبها يحق للمودع الدخول على سحب على جائزة نقدية شهرية قيمتها 2500 دينار، فيما يبلغ الحد الأدنى للودائع ضمن الشريحة الثانية 100000 دينار إلى أقل من 250000 دينار، مع إمكانية المشاركة بسحب على جائزة نقدية قيمتها 5000 دينار، أما الحد الأدنى للودائع ضمن الشريحة الثالثة فيبلغ 250000 دينار فأكثر، مع فرص للفوز بجائزة شهرية قيمتها 9999 دينار.

ومنذ انطلاقتها في السوق الأردني عُرف عن بنك الإسكان ريادته في المجال المصرفي المحلي، إذ كان له سبق في إطلاق الكثير من المنتجات والطلول المصرفية المبتكرة والفريدة من نوعها، ونظام جوائز الحسابات والتي منها حسابات جوائز التوفير وحساب الودائع لأجل التي أطلقت لأول مرة في الأردن في العام 2017 ويهدف من خلالها إلى تلبية تطلعات وطموحات عملائه بمختلف شرائحهم إلى جانب مكافأتهم على ثقتهم به واختياره البنك المفضل لديهم.

إطلاق حملة ترويجية للبطاقات الائتمانية... لحضور مباريات كأس العالم FIFA قطر 2022™ مع Visa



أطلق بنك الإسكان بالتعاون مع شركة Visa العالمية حملة ترويجية لبطاقته الائتمانية بعنوان "بنك الإسكان جوول وفعل" بحيث يتيح لعملائه فرصاً للفوز بباقة متنوعة من الجوائز القيمة أبرزها حضور مباريات كأس العالم FIFA قطر 2022™.

ويسعى البنك من خلال هذه الحملة إلى تشجيع العملاء الحاليين والجدد على إصدار واستخدام بطاقات بنك الإسكان الائتمانية Visa كوسيلة سهلة عند تنفيذ

مشترياتهم عبر نقاط البيع المحلية والدولية وعبر الإنترنت وتقديم قيمة أفضل خلال تسوقهم لدى أي من المحلات المشمولة بالحملة بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم.

وتستمر حملة حضور مباريات كأس العالم FIFA قطر 2022™ خلال الفترة من 2022/7/4 وحتى 2022/9/29، بحيث يتأهل العميل عند قيامه بحركات شرائية بواسطة بطاقة Visa الائتمانية للحصول على فرصة لربح رحلة مدفوعة التكاليف ستكون من نصيب 8 رابحين، لكل رابح تذكرتين الأولى له والثانية لشخص من اختياره لحضور مباريات مختارة لكأس العالم في قطر من الدور الأول ودور 16 وأهمها الربع نهائية والمباراة النهائية.

كما أطلق البنك حملة الجوائز العينية التي تمنح العملاء فرصاً للفوز بجهاز تلفاز ذكي عند قيامهم بحركات شراء بواسطة بطاقات Visa الائتمانية خلال الفترة من 2022/7/4 وحتى 2022/11/20.

وتجدر الإشارة إلى أن بطاقات بنك الإسكان الائتمانية التي تم تصميمها لتمنح العملاء المرونة المالية والقوة الشرائية التي تتناسب مع احتياجاتهم أينما كانوا وبأي وقت، تتمتع بمجموعة من المزايا من بينها، القبول الواسع محلياً وعالمياً، إمكانية السحب النقدي بواسطة البطاقة وبنسبة 100% من قيمة السقف محلياً وعالمياً، والشراء عبر الانترنت بأمان وسهولة، وتقسيم المشتريات بفائدة 0%، إضافة إلى الحصول على العديد من عروض السفر الحصرية، والاشتراك تلقائياً ببرنامج Iskan Coins للحصول على العديد من المكافآت، والاستفادة من برنامج Iskan Gain.

على صعيد الحلول المصرفية الرقمية والخدمات الإلكترونية

بنك الإسكان وشركة نتورك إنترناشيونال يوقعان اتفاقية لتوفير خدمات دفع إلكترونية متطورة



استكمالاً لجهوده في تقديم المنتجات والخدمات الرقمية عالية المستوى لعملائه، وقّع بنك الإسكان اتفاقية تعاون استراتيجية وحصرية مع شركة "نتورك إنترناشيونال الأردن"، المزود الرائد للخدمات الداعمة للتجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لتمكين البنك من تقديم مجموعة متنوعة من البطاقات ومنتجات الدفع الرقمية، محلياً ودولياً، ووفق أعلى الامتيازات الممكنة على بطاقات الدفع وبما يتماشى مع تطّاعات واحتياجات شرائح العملاء المختلفة.

ووقّع الاتفاقية، الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، والرئيس التنفيذي لمجموعة نتورك، ناندان مير، وذلك بحضور عدد من كبار الموظفين من الجانبين.

وقال الصفدي عقب توقيع الاتفاقية: "تطلع إلى العمل مع شركة "نتورك إنترناشيونال الأردن" التي تمتلك خبرات واسعة في مجال الدفع الإلكتروني لتوفير منتجات وحلول دفع مبتكرة لعملائنا من حاملي البطاقات الائتمانية الذين يتصدرون قائمة أولوياتنا واهتماماتنا في البنك، حيث نأمل من خلال هذه الشراكة إثراء تجارب هؤلاء العملاء وتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتنا".

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي والإقليمي لمنطقة الشرق العربي لدى شركة "نتورك إنترناشيونال-الأردن"، أمجد الصادق، عن سعادته بالتعاون مع أحد أكبر البنوك الأردنية في المملكة، لتمكينه من تقديم العديد من حلول الدفع الفريدة والاستثنائية محلياً ودولياً لعملائه والتي تمتاز أيضاً بموثوقيتها وتمتعها بأعلى معايير الأمان، ما يمنحهم تجربة مصرفية سلسة وسريعة، كما ويسهم بالتالي في زيادة مستويات رضاهم عن الخدمات والمنتجات الرقمية التي يقدمها بنك الإسكان".

ويعد بنك الإسكان من أوائل البنوك في المملكة التي واكبت آخر وأحدث التطورات في مجال حلول الدفع الرقمي، وأطلق مجموعة من الخدمات الرقمية النوعية منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تحديث شبكة الصرّافات الآلية من خلال شراء 185 جهاز صرّاف آلي حديث ومتطور، إصدار تطبيق إسكان موبايل بنسخته المحدثة، إطلاق خدمة Easy Tawfeer للادخار الآلي والفوري، وإطلاق خدمة إصدار Iskan V-Card بشكل آلي وفوري من خلال إسكان أون لاين ومن خلال تطبيق إسكان موبايل، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة التي تواكب المتغيرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي.

إطلاق خاصية "ALWAYS ON" على تطبيق إسكان موبايل



أطلق بنك الإسكان مؤخراً خاصية "ALWAYS ON" الرقمية الجديدة للتطبيق البنكي إسكان موبايل والتي تعد الأولى من نوعها في السوق المصرفي الأردني، بهدف تمكين عملائه من الاستفادة واستخدام التطبيق البنكي والقيام بجميع الحركات المالية وغير المالية بطريقة سهلة وسلسلة دون الحاجة إلى الاتصال بالإنترنت.

وتأتي إضافة هذه الخدمة ترجمة لخطة البنك الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي وأتمتة عملياته ومواكبة آخر وأحدث التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي العالمي بهدف توفير خدمات رقمية تتناسب واحتياجات عملائه وتلبي تطلعاتهم من حيث توفير الوقت والجهد.

حيث تتيح هذه الخاصية للعملاء مستخدمي إسكان موبايل والمستخدمين بخدمات الإنترنت من شركات الاتصالات المحلية إمكانية القيام بجميع الخدمات المتوفرة على التطبيق سواء كانت مالية أو غير مالية دون الحاجة إلى استهلاك حزم الإنترنت الخاصة بهم، على أن يقوم العميل بتفعيل زر تشغيل خدمات الإنترنت على الهاتف المحمول (من خلال قائمة إعدادات الهاتف المحمول (Mobile settings) أثناء استخدام التطبيق

وسيكون جميع عملاء بنك الإسكان من مستخدمي التطبيق البنكي إسكان موبايل قادرين على التحكم والاطلاع على مواردهم المالية وغير المالية في جميع الأوقات ودون أي انقطاع؛ مما يجعل تجربتهم المصرفية الرقمية أكثر سهولة وأماناً

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الإسكان خطا خطوات نوعية على صعيد التحول الرقمي، حيث أطلق موقعه الإلكتروني بطلته الجديدة بتصميم تفاعلي متطور وعصري، ويمتلك البنك أكبر شبكة أجهزة صرافات آلية متطورة وحديثة توفر خدمات نوعية وجديدة لعملائه بسرعة وسهولة ودون الحاجة لزيارة الفروع، كما تم استكمال تطوير بطاقات الائتمان والدفع المباشر بكل فئاتها بتقنية اللاتلامسية (Contactless)، إضافة إلى استمرارية التحديث على تطبيق (Iskan Mobile) بما يتناسب مع احتياجات ورغبات العملاء، وتوفير خدمة إصدار البطاقات الافتراضية بشكل آلي وفوري من خلال إسكان موبايل، كما أطلق البنك سابقاً الفرع الرقمي للخدمات الذاتية الجديد (Iskan engage) إضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة والمتقدمة التي تواكب المتغيرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي.

بنك الإسكان يطلق خدمة الرد الآلي Iskan Chat من خلال قنواته ومنصاته الإلكترونية



أعلن بنك الإسكان عن إطلاق المرحلة الأولى من خدمة الرد الآلي Iskan Chat، وهي خدمة محادثة تفاعلية تعتمد الذكاء الاصطناعي، والتي تأتي ترجمة لاستراتيجيته الخاصة بالتحول الرقمي وجهوده المستمرة في توفير خدمات ومنتجات مبتكرة لعملائه.

ويوفر بنك الإسكان خدمة الرد الآلي Iskan Chat من خلال قنواته الإلكترونية الثلاث وهي موقع البنك الإلكتروني www.hbtbf.com، وصفحة البنك على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك Housing Bank Facebook Messenger، بالإضافة إلى الواتساب.

وتتيح خدمة الرد الآلي Iskan Chat، الرد على أسئلة واستفسارات العملاء وغير العملاء بسرعة ومرونة وعلى مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، وتتضمن الخدمات المقدمة الرد على الاستفسارات العامة بخصوص منتجات البنك ومنها البطاقات، والقروض، والحسابات، وتقديم طلب للحصول على البطاقات الائتمانية أو القروض، والاستفسارات العامة بخصوص الخدمات الإلكترونية، وتحديد مواقع الصرافات والفروع الأقرب لمكان تواجد العميل، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات أو استفسارات أو شكاوى.

ويولي بنك الإسكان اهتماماً كبيراً بعملائه حيث يعتبرهم دائماً في قائمة أولوياته، لذلك يسعى دائماً إلى تقديم أفضل وأحدث الخدمات والمنتجات لهم بإطلاق المزيد من الابتكارات والطلول المصرفية الرقمية التي تعزز ريادته في السوق الأردني وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات عملائه الحاليين والمحتملين.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الإسكان أطلق في نهاية العام الماضي موقعه الإلكتروني بطلته الجديدة بتصميم تفاعلي متطور وعصري، وذلك ضمن سلسلة من التحديثات التي تبناها البنك لمواكبة التحول الرقمي في القطاع المصرفي، حيث سبق له أن أطلق الفرع الرقمي للخدمات الذاتية الجديد (Iskan engage)، وقام بشراء 185 جهاز صراف آلياً متطوراً وحديثاً توفر خدمات نوعية وجديدة لعملائه بسرعة وسهولة ودون الحاجة لزيارة الفروع، كما تم استكمال تطوير بطاقات الائتمان والدفع المباشر بكل فئاتها بتقنية اللاتلامسية (Contactless) وتصميم عصري مميز يحمل صورة مبنى البنك الجديد، إضافة إلى إصدار تطبيق (Iskan Mobile) بنسخته المحدثة، وإطلاق خدمة إصدار بطاقات (Iskan V-Card) بشكل آلي وفوري من خلال إسكان أونلاين ومن خلال التطبيق، إضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة والمتقدمة التي تواكب المتغيرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي.

إطلاق حملة استرجاع نقدي عند تنفيذ أول حركة دفع إي فواتيركم من خلال تطبيق إسكان موبايل



مواصلة لجهوده في دعم عملية التحول الرقمي في المملكة والانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، أطلق بنك الإسكان حملة استرجاع نقدي لعملائه عند تنفيذهم لأول حركة دفع لفواتيرهم عبر خدمة "إي فواتيركم" على تطبيق الإسكان موبايل.

واستمرت الحملة من 2022/5/29 وحتى 2022/6/29، حيث تم بموجبها منح عملاء قطاع الأفراد فرصة استرجاع نقدي وبحد أقصى 25 دينار عند قيامهم ولأول

مرة بتسديد فواتيرهم من خلال خدمة "إي فواتيركم" على تطبيق الإسكان موبايل، وتأتي هذه الحملة استكمالاً لرؤى البنك في تحفيز العملاء على استخدام الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك بما يلبي احتياجات عملائه.

ويقدّم نظام "إي فواتيركم" مجموعة متنوعة من قنوات الدفع التي تمكّن العملاء من دفع فواتيرهم بشكل آلي وعلى مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع وبأقل مجهود، وذلك بعد اختيارهم لإحدى القنوات الإلكترونية التي تناسبهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بنك الإسكان خطى خطوات نوعية خلال السنوات القليلة الماضية على صعيد التحول الرقمي؛ حيث أطلق قبيل نهاية العام الماضي موقعه الإلكتروني بطلته الجديدة بتصميم تفاعلي متطور وعصري، كما أطلق سابقاً الفرع الرقمي للخدمات الذاتية الجديد (Iskan engage)، وقام بشراء 185 جهاز صراف آلياً متطوراً وحديثاً توفر خدمات نوعية وجديدة لعملائه بسرعة وسهولة ودون الحاجة لزيارة الفروع، كما تم استكمال تطوير بطاقات الائتمان والدفع المباشر بكل فئاتها بتقنية اللاتلامسية (Contactless) وتصميم عصري مميز يحمل صورة مبنى البنك الجديد، إضافة إلى إصدار تطبيق (Iskan Mobile) بنسخته المحدثة، وإطلاق خدمة إصدار بطاقات (Iskan V-Card) بشكل آلي وفوري من خلال إسكان أونلاين ومن خلال التطبيق، إضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة والمتقدمة التي تواكب المتغيرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي.

مستجدات القطاع المصرفي الأردني خلال النصف الأول 2022

واصل القطاع المصرفي الأردني خلال النصف الأول من هذا العام 2022 في تعزيز صلابته ومثانة مركزه المالي، وسط إشادة مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي بالسياسات النقدية الحصيفة التي يقودها البنك المركزي الأردني، ووجود نظام مصرفي قوي وصامد في مواجهة الأزمات، ويستدل على ذلك بالنظر إلى نسبة السيولة التي وصلت إلى أكثر من 136.2% وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب البالغ 100%، في حين لم تتجاوز نسبة الديون غير العاملة لديه عن 5.5%، بينما وصلت نسبة التغطية إلى 75%، وتجاوز العائد على حقوق المساهمين 9.5%، مما يعطيه ميزة الجاذبية الاستثمارية.

عمليات الاستحواذ والاندماج والتوسع الخارجي

- شهد القطاع المصرفي الأردني خلال النصف الأول من هذا العام عمليات استحواذ لبنوك أردنية على أخرى أجنبية، حيث أستكمل كابيتال بنك عملية الاستحواذ على بنك سوسيته جنرال/ الأردن، كما أعلن بنك الاستثمار العربي الأردني عن استكمال عملية الاستحواذ على بنك الكويت الوطني في الأردن. وفي ضوء عمليات الاستحواذ التي تمت مؤخراً، أصبح القطاع المصرفي الأردني يتكون من 21 بنكاً منها 12 بنك تجاري أردني، و5 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي واحد.
- ضمن إطار تعزيز البنوك الأردنية لرساميلها؛ صادقت الهيئة العامة لكابيتال بنك على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك من خلال إصدار أسهم جديدة لمصلحة صندوق الاستثمارات العامة (السعودية) كمستثمر استراتيجي في البنك وبما نسبته 24% من رأسمال المجموعة وبقيمة 131.2 مليون دينار، حيث سيتم بموجب ذلك إصدار 63 مليون سهم لمصلحة صندوق الاستثمارات العامة عند إتمام الصفقة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حقوق المساهمين التي سترتفع إلى أكثر من 600 مليون دينار أردني.
- من حيث التوسع في الأسواق العربية؛ أعلن بنك الأردن عن حصوله على كافة التراخيص اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك المركزي السعودي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية. حيث ستعكس تلك العمليات بشكل ملموس على صلابة المراكز المالية للبنوك الأردنية، وبما ينسجم مع استراتيجيتها بتوسيع نطاق أعمالها مما سيعود بالنفع على نتائجها المالية، وبما يضمن مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية للمملكة.

رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية

في ضوء التزام البنك المركزي الثابت بتعزيز أسس الاستقرار النقدي في المملكة والمحافظة على جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري، وتعزيز الودائع والتي تشكل أحد الروافد الأساسية لتوفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، رفعت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني اعتباراً من 2022/07/31 أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 75 نقطة أساس.

ويأتي هذا القرار أيضاً في ضوء تنامي الضغوط التضخمية الخارجية وما نجم عنها من ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية الدولية والإقليمية، إلى جانب توجيه تكاليف اقتراض البنوك في السوق النقدي لتبقى ضمن مستويات مقبولة لتمكينها من الحفاظ على كفاءة إدارة السيولة وعلى نشاط سوق الائتمان المصرفي وفعاليتها.

علماً بأنّ هذا الرفع الرابع لأسعار الفائدة هذا العام، والتي جاءت وفقاً للتسلسل الزمني التالي:

- تم بتاريخ 2022/3/20 رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية
 - تم بتاريخ 2022/5/8 رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية.
 - تم بتاريخ 2022/6/19 رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، باستثناء سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الذي قررت اللجنة رفعه بمقدار 75 نقطة أساس.
- لتصبح بالمحصلة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على الشكل التالي:

الوصف	سعر الفائدة
سعر الفائدة الرئيسي	4.50
سعر إعادة الخصم	5.50
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	5.25
سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	4.25

نتائج أعمال البنوك الأردنية خلال النصف الأول 2022

أظهرت نتائج البيانات الأولية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها 15 بنكاً ارتفاعاً في صافي أرباحها للنصف الأول من عام 2022 بنسبة قدرها 46.8%، حيث بلغ صافي أرباح البنوك بعد الضرائب والمخصصات حوالي 435.2 مليون دينار مقارنة مع 296.5 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2021، أي بارتفاع مقداره 138.7 مليون دينار.

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية في نهاية شهر حزيران من عام 2022 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

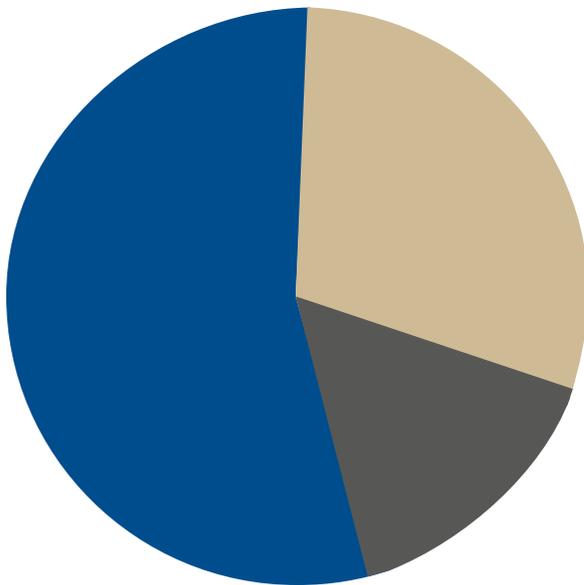
الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمبلغ 1.5 مليار دينار وبما نسبته 2.4% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 62.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمبلغ 2.1 مليار دينار وبما نسبته 3.9% عن نهاية عام 2021 ليصل إلى حوالي 56.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 89.6% في نهاية عام 2021 إلى 90.9% في نهاية شهر حزيران من عام 2022.

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمبلغ 1.4 مليار دينار وبما نسبته 3.5% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 40.9 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمبلغ 1.1 مليار دينار وبما نسبته 3.7% عن نهاية عام 2021، لتصل إلى حوالي 31.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 77.6% في نهاية عام 2021 إلى 77.8% في نهاية شهر حزيران من عام 2022.
- ارتفع إجمالي الودائع (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 64.7% في نهاية العام 2021 إلى 65.4% في نهاية شهر حزيران من عام 2022.

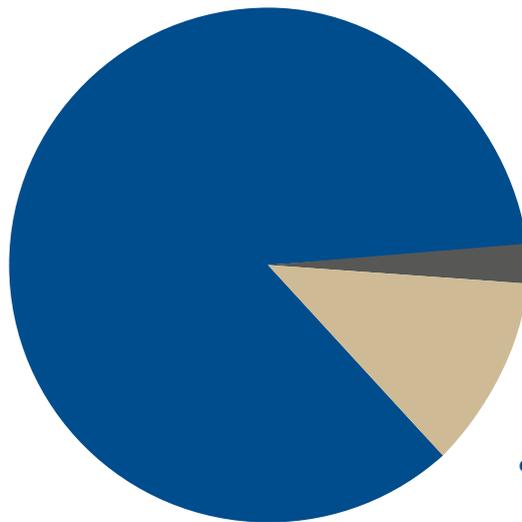
هيكل إجمالي الودائع



- لأجل 54.5%
- تحت الطلب 28.8%
- توفير 16.8%

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2022 بمبلغ 1.8 مليار دينار وبما نسبته 6.0% عن نهاية عام 2021، ليصل إلى حوالي 31.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 49.2% في نهاية عام 2021 إلى 50.9% في نهاية شهر حزيران من عام 2022.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 76.0% في نهاية عام 2021 إلى 77.8% في نهاية شهر حزيران من عام 2022.



هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية

- قروض وسلف 89.2%
- جاري مدين 10.0%
- كبيالات واسناد مخصومة 0.8%

مصادر البيانات

بورصة عمان.
البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني خلال النصف الأول 2022

ما إن بدأ الاقتصاد الأردني بالتعافي من تداعيات جائحة كورونا، فإذ بأزمة التضخم العالمي الراهنة تلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي للمملكة، حاله بذلك حال العديد من الاقتصاديات العالمية التي دخلت في مرحلة جديدة من عدم اليقين حول ما هو قادم، كما أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى المزيد من الضغوط التضخمية نتيجة للاضطرابات الكبيرة في الإمدادات العالمية.

وكشف تقرير المخاطر السنوي لعام 2022، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ الأردن سيواجه 5 مخاطر في العام الحالي، والتي تشمل:

- أزمة الركود الاقتصادي الممتد.
- أزمة الديون الحكومية.
- أزمة البطالة والمعيشة.
- أزمة الموارد الطبيعية.
- عدم استقرار الأسعار.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني خلال النصف الأول من العام 2022 وتوقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية المستقبلية لأداء الاقتصاد الأردني:

إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة

بتوجيه من جلالة الملك عبد الله الثاني أطلقت الحكومة الأردنية خطة على 3 مراحل مدتها 10 سنوات تحت مسمى (رؤية التحديث الاقتصادي)، وتتمحور رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار (مستقبل أفضل)، وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين:

- **الركيزة الأولى:** النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية؛ ويمكن للأردن أن يحقق من خلال هذه الركيزة قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النمو المستمر لصافي دخل الأفراد.
 - **الركيزة الثانية:** الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، والتي يمكن من خلالها أن يصل الأردن إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.
- وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي.

الأهداف الرئيسية لمحركات النمو الاقتصادي الثمانية

المحركات	الأهداف
الصناعات عالية القيمة	تطوير الأردن ليكون مركزاً للصناعة في المنطقة من خلال رفد الصادرات سريعة النمو بالمنتجات المتميّزة وذات القيمة العالية.
الخدمات المستقبلية	تحقيق التميّز في القطاعات الخدمية بهدف دعم التنمية الوطنية وزيادة الصادرات الخدمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
الأردن وجهة عالمية	ترسيخ مكانة الأردن كوجهة رئيسة للسياحة والإنتاج السينمائي.
الريادة والإبداع	إعداد المواهب المواكبة لمتطلبات المستقبل والموارد والمؤسسات القادرة على تسريع النمو الاقتصادي الأردني وأهداف نوعية الحياة.
الموارد المستدامة	تحسين استخدام الموارد الطبيعية في الأردن واستدامتها؛ لإطلاق نموّ قطاعي شامل وتحسين نوعية الحياة.
الاستثمار	تحفيز الاستثمارات المحليّة والدولية من خلال إعداد إطار لبيئة جاذبة للاستثمار.
بيئة مستدامة	تعزيز الممارسات المستدامة بوصفها جزءاً أصيلاً من النمو الاقتصادي المستقبلي للأردن وتحسين نوعية الحياة.
نوعية الحياة	تحسين نوعية الحياة لجميع الأردنيين من خلال تطوير وتطبيق مفاهيم حياتية شاملة تتمحور حول المواطن والبيئة.

النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من التحديات الكبيرة المحيطة بالاقتصاد الأردني، فقد انعكس الانفتاح التدريجي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية على تحسن مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي والصادرات الكلية على وجه الخصوص، فيما شهدت القطاعات الفرعية للصناعة والخدمات توسعاً ملحوظاً.

حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من العام الحالي 2022 بما نسبته 2.5% مقارنة بنمو نسبته 0.3% لنفس الفترة من عام 2021.

وتشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 6.8%، تلاه قطاع الإنشاءات 5.3%، ثم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.1%.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية للاقتصاد الأردني لعام 2022

- أكد البنك الدولي في تقريره (المرصد الاقتصادي للأردن 2022/07) على أن الاقتصاد الأردني سيحافظ هذا العام 2022 على وتيرة النمو المتحقق في عام 2021 متوقعاً تحقيق نمواً نسبته 2.1% مدعوماً بالانفتاح الكامل للاقتصاد والانتعاش في قطاعي السياحة والسفر، في حين يتوقع نموه بنسبة 2.3% عام 2023.
- إلا أن التغيرات العالمية غير المواتية، بما في ذلك الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، والاختناقات في سلاسل التوريد، والتداعيات السلبية للغزو الروسي لأوكرانيا، ستشكل ضغوطاً سلبية كبيرة على الآفاق الاقتصادية للأردن.
- توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي 2022/04) أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.4% عام 2022، وصولاً إلى 3.1% في عام 2023، في انعكاس لتعافٍ تدريجي.
- رجح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مراجعته (للآفاق الاقتصادية الإقليمية 2022/05) أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 1.9% متأثراً بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، على أن ينمو في العام 2023 بما نسبته 2.5% مع انحسار الرياح العالمية المعاكسة.
- خفضت فيتش سوليوشنز وهي مؤسسة تابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني في مراجعتها الأخيرة (للاقتصاد الأردني 2022/07) من توقعاتها السابقة لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 من 2.7% إلى 2.5%.
- توقع صندوق النقد العربي في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2022/04) بأن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.7% في العام 2022، مدفوعاً باستمرار تحسن مؤشرات القطاع الخارجي، ومواصلة عملية الإصلاحات الهيكلية، ومعززاً بالقرارات الحكومية التحفيزية للقطاعات الاقتصادية.

معدل التضخم

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)

تشير أحدث بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين للنصف الأول من عام 2022 إلى 105.4 مقابل 102.0 لنفس الفترة من عام 2021، ليرتفع بذلك معدل التضخم إلى 3.3%، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مكونات الغذاء والوقود والنقل في سلة مؤشر أسعار المستهلكين.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمعدل التضخم في الأردن لعام 2022

- يتوقع **البنك الدولي** في تقريره (مرصد الاقتصاد الأردني 2022/07)، بأنّ تسجل المملكة تضخماً نسبته 3.3% لعام 2022، مقارنة بما تم تسجيله في العام 2021 بما نسبته 1.4%.
- يتوقع **صندوق النقد الدولي** (آفاق الاقتصاد العالمي 2022/04) أن يصاحب النمو المتوقع في أداء الاقتصاد الأردني لعام 2022 تضخماً في مستويات الأسعار نسبته 2.8%، على أن يتراجع في عام 2023 إلى ما نسبته 2.5%.
- رفعت **فيتش سوليوشنز** وهي مؤسسة تابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني في مراجعتها الأخيرة (للاقتصاد الأردني 2022/07) من توقعاتها السابقة لمعدل التضخم للمملكة بحيث يصل إلى 3.6% في نهاية العام 2022 كانعكاس لارتفاع تكاليف المعيشة مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، ونتيجة للتسارع الكبير في معدل التضخم رفعت فيتش سوليوشنز من متوسط معدل التضخم للسنوات الخمسة الماضية للمملكة من 4.1% إلى 4.7%.

معدل البطالة

على الرغم من تراجع معدلات البطالة المسجلة في المملكة للربع الأول من عام 2022 بواقع 2.2 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2021، إلى أنها ما زالت مرتفعة لتصل إلى ما نسبته 22.8%، بينما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.2%، وفيما يلي أبرز التفاصيل المتعلقة بمعدل البطالة للربع الأول 2022:

- بلغ معدل البطالة للذكور ما نسبته 20.5% مقابل 31.5% للإناث.
- بلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية الممتدة من 15 سنة وحتى 24 سنة ما نسبته 47.7%.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة المفرق وبنسبة بلغت 28.7%، فيما سُجل أدنى معدل للبطالة في محافظة الزرقاء وبنسبة بلغت 19.2%.

المالية العامة

أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الثلث الأول من عام 2022

سجّلت الموازنة العامة للثلث الأول من عام 2022 عجزاً (بعد المنح) بلغ مقداره 322.9 مليون دينار مقارنة مع 329.4 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2021 متراجحاً بنسبة قدرها 2.0%، وتم تسجيل ذلك العجز نتيجة للتطورات في البنود الرئيسية التالية:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية خلال الثلث من عام 2022 بما نسبته 5.5% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2021، لتبلغ حوالي 2.8 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي الإنفاق خلال الثلث الأول من عام 2022 بما نسبته 4.6% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021، لتبلغ حوالي 3.1 مليار دينار.
- بلغت تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة خلال الثلث الأول من عام 2022 ما نسبته 89.6% مقارنة بما نسبته 88.9% خلال نفس الفترة من عام 2021، وتشير زيادة هذه النسبة إلى تقلص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

تطورات المالية العامة خلال الثلث الأول من عام 2022

مليون دينار

البيان / السنة	الثلث الأول 2021	الثلث الأول 2022	نسبة التغير
الإيرادات المحلية	2,565.7	2,738.0	6.7%
المنح الخارجية	69.4	40.8	(41.2)%
إجمالي الإيرادات والمنح	2,635.1	2,778.8	5.5%
النفقات الجارية	2,780.5	2,879.4	3.6%
النفقات الرأسمالية	183.9	222.3	20.9%
إجمالي النفقات	2,964.4	3,101.7	4.6%
الوفر (العجز) المالي "بعد المنح"	(329.4)	(322.9)	(2.0)%
الوفر (العجز) المالي "قبل المنح"	(398.7)	(363.7)	(8.6)%

المديونية

مديونية المملكة حتى نهاية تشرين ثاني من عام 2022

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها جراء مواصلة سياسة الإقراض الداخلي والخارجي، حيث بلغ رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر نيسان 2022 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ما قيمته 36.2 مليار دينار أو ما نسبته 110.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022 مقابل 35.8 مليار دينار في نهاية عام 2021 أو ما نسبته 111.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، وتعزى هذه الزيادة في مديونية المملكة جراء التطور في البنود التالية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية في نهاية شهر نيسان 2022 بما نسبته 1.4% عن رصيد نهاية العام 2021 ليصل إلى 20.5 مليار دينار، أي ما نسبته 62.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر نيسان 2022 بما نسبته 1.0% عن رصيد نهاية عام 2021 ليصل إلى 15.7 مليار دينار أي ما نسبته 47.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر نيسان من عام 2022.
- يتوقع البنك الدولي أن تصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 إلى 114.5%، ليصل إلى 37 مليار دينار.

تطورات المديونية حتى نهاية شهر نيسان من عام 2022

مليون دينار

البيان / السنة	2021	نيسان 2022	نسبة التغير
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	20,259.5	20,539.1	1.4%
إجمالي الدين الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي	63.07%	62.83%	(0.2 نقطة مئوية)
إجمالي الدين الخارجي	15,507.2	15,658.8	1.0%
إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	48.27%	47.90%	(0.4 نقطة مئوية)
إجمالي الدين العام	35,766.7	36,197.9	1.2%
إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	111.34%	110.73%	(0.6 نقطة مئوية)

التجارة الخارجية

انعكست تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بشكل أساسي في تسجيل الميزان التجاري للمملكة للخمسة أشهر الأولى من عام 2022 عجزاً قدره 4.2 مليار دينار، مرتفعاً بنسبة قدرها 31.7% عن الفترة المقابلة من العام 2021، وفيما يلي أبرز التطورات على جانبي الميزان التجاري لهذه الفترة:

- ارتفعت الصادرات الكلية بما نسبته 41.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، لتصل إلى 3.4 مليار دينار أردني.
- ارتفعت مستوردات المملكة بما نسبته 35.8% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، لتصل إلى 7.5 مليار دينار أردني.
- ارتفعت فاتورة المملكة من النفط الخام ومشتقاته بما نسبته 68.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، لتصل إلى 1.4 مليار دينار أردني.
- بلغت تغطية الصادرات الكلية للمستوردات ما نسبته 44.8%، مقارنة مع 43.1% لفترة ذاتها من عام 2021، أي بارتفاع مقداره 1.7 نقطة مئوية.

تطورات التجارة الخارجية للخمسة أشهر الأولى من عام 2022

مليون دينار

البيان / السنة	الثلث الأول 2021	الثلث الأول 2022	نسبة التغير
الصادرات الوطنية	2,143.0	3,073.5	43.4%
المعاد تصديره	238.6	289.2	21.2%
الصادرات الكلية	2,381.6	3,362.7	41.2%
المستوردات الكلية	5,531.8	7,513.0	35.8%
الفائض (العجز) التجاري	(3,150.2)	(4,150.3)	31.7%
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	43.1%	44.8%	1.7 نقطة مئوية

ميزان المدفوعات

أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 945.8 مليون دينار (12.2% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 848.8 مليون دينار (11.4% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2021.

ويؤثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع أو انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود:

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2022 حوالي 16.8 مليار دولار مقابل حوالي 18 مليار دولار في نهاية عام 2021 أي بانخفاض نسبته 7.0%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- ارتفع الدخل السياحي خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 242.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، لتصل إلى 1.6 مليار دينار، حيث شهدت المملكة عودة تدريجية للسياحة الخارجية.
- ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 2.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، لتصل إلى 2.4 مليار دينار.
- سجّل الاستثمار المباشر خلال الربع الأول من عام 2022 صافي تدفق للداخل مقداره 266.9 مليون دينار مقارنة مع 72.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2021، ليسجل بذلك ارتفاعاً نسبته 269.7%.

توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لعجز الحساب الجاري في الأردن لعام 2022

- يتوقع البنك الدولي في تقرير (مرصد الاقتصاد الأردني) أن ينخفض عجز الحساب الجاري لعام 2022 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.2% بعد أن بلغ 8.8% عام 2021، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تحسن الدخل السياحي للمملكة المتوقع له أن يصل إلى مستويات قريبة من مستويات عام 2018، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا كارتفاع أسعار المشتقات النفطية والتأثير على مستوى الاحتياطيات الأجنبية للمملكة.
- يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي 2022، متوقعاً أن يواصل انخفاضه في العام 2023 إلى 4.6%.

مصادر البيانات

دائرة الإحصاءات العامة.

وزارة المالية.

البنك المركزي الأردني.

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2022/04، صندوق النقد العربي.

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022/04، صندوق النقد الدولي.

تقرير مرصد الاقتصاد الأردني 2022/07، البنك الدولي.

تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2022/06، البنك الدولي.

آفاق الاقتصاد العالمي

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية إلى جانب الأضرار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في كبح وتيرة الاقتصاد العالمي، ليدخل في مرحلة حرجة قد يطول التعافي منها نتيجة لارتفاع مخاطر الركود التضخمي، في حين تبنت العديد من الاقتصاديات العالمية سياسات نقدية ومالية متشددة لمواجهة الضغوط التضخمية الراهنة خاصة على صعيد أسعار الغذاء والطاقة، والتي قد تتفاقم في حال استمرار الاضطرابات التي تشهدها سلاسل الإمداد. حيث من المتوقع أن تظهر عواقبها وأضرارها بشكل أكبر على الاقتصادات متوسطة ومنخفضة الدخل على حد سواء.

وفقاً لذلك؛ تتزايد المخاوف من تكرار سيناريو "الركود التضخمي" الذي شهدته سبعينيات القرن العشرين، والذي تطلب التعافي منه زيادات كبيرة في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وهو ما لعب دوراً بارزاً في إحداث سلسلة من الأزمات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

توقعات المؤسسات العالمية للاقتصاد العالمي

في ظل استمرار الحالة الضبابية التي تغلف المشهد الاقتصادي العالمي، وعدم اليقين حول طول أمد التحديات آفة الذكر، أظهرت بيانات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية (الصادر في حزيران 2022) تراجع نمو الاقتصاد العالمي من 5.7% في عام 2021 إلى 2.9% في عام 2022، كما يتوقع أن يتابع النمو العالمي تأرجحه حول تلك الوتيرة خلال الفترة من 2023 إلى 2024.

في حين توقع صندوق النقد الدولي في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي (الصادر في تموز 2022) تباطؤ النمو العالمي من 6.1% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية والغذاء، وتواصل تشديد الأوضاع المالية والنقدية بدرجة أكبر مما كان متوقعاً من قبل، فيما لا تزال الانقطاعات والاختناقات مستمرة في سلاسل الإمداد العالمية، في حين يتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً نسبته 2.9% عام 2023.

توقعات صندوق النقد الدولي على مستوى الاقتصاديات المتقدمة

نتيجة للتغير الحاصل في سياسات الاقتصاديات المتقدمة والمتمثل في مواصلة تقليص دعم السياسة المالية العامة والسياسية النقدية الذي قدمته خلال فترة الجائحة، توقع صندوق النقد الدولي أن تزداد حدة تباطؤ النمو في هذه الاقتصاديات من 5.2% في عام 2021 إلى 2.5% في عام 2022، وفيما يلي توقعات النمو لأبرز هذه الاقتصاديات:

تم تخفيض التوقعات السابقة للاقتصاد الأمريكي لعام 2022 بواقع 1.4 نقطة مئوية نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية، ومحاولة كبح جماحه من خلال رفع أسعار الفائدة، وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيصل إلى 2.3% لهذا العام 2022، وعلى نحو أبطأ في العام 2023 بنمو نسبته 1.0%.

تم تخفيض التوقعات السابقة لدول الاتحاد الأوروبي لعام 2022 بواقع 0.2 نقطة مئوية نظراً لاستمرار القيود على سلاسل الإمداد لفترات طويلة، حيث يتوقع أن تسجل اقتصاديات منطقة اليورو نمواً نسبته 2.6% لعام 2022، ليواصل في العام 2023 نموه البطيء ونسبة قدرها 1.2%.

توقعات صندوق النقد الدولي على مستوى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

ستميل كفة ميزان المخاطر لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نحو التطورات المعاكسة، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

- ازدياد حدة التوترات الجغرافية - السياسية.
- ارتفاع مستويات التضخم ونقص المواد الغذائية.
- ارتفاع الضغوط المالية وزيادة تكلفة الإقراض.
- الموجات الجديدة من فيروس كورونا.
- حالات التعطل والاضطرابات في سلاسل التوريد.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من 6.8% في عام 2021 إلى 3.6% في عام 2022، أي أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ 4.8% الذي ساد خلال الفترة من 2011 إلى 2019، وفيما يلي توقعات النمو لأبرز هذه الاقتصادات:

- تم تخفيض التوقعات السابقة للاقتصاد الصيني لعام 2022 بمقدار 1.1 نقطة مئوية نتيجة لتشديد السياسات النقدية والمالية وتجدد الاغلاقات المتعلقة بسياسة عدم التهاون المطلق مع حالات فيروس كورونا، وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيصل إلى 3.3% لهذا العام 2022، بينما سينمو بنسبة 4.6% عام 2023.
- تم تخفيض التوقعات السابقة للاقتصاد الهندي لعام 2022 بواقع 0.8 نقطة مئوية في ضوء ارتفاع الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها الهند لبلغ 7.4%، على أن ينخفض عام 2023 إلى 6.1%.

أبرز توقعات صندوق النقد الدولي للنمو وفقاً لبيانات تموز 2022

البيان	2021	متوقع 2022	متوقع 2023
العالم	6.1	3.2	2.9
الاقتصادات المتقدمة	5.2	2.5	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	5.7	2.3	1.0
منطقة اليورو	5.4	2.6	1.2
اليابان	1.7	1.7	1.7
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	6.8	3.6	3.9
الصين	8.1	3.3	4.6
الهند	8.7	7.4	6.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.8	4.9	3.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022/07، صندوق النقد الدولي.

التضخم

ستبقى جهود الاحتواء العالمية للضغوط التضخمية معرضة للتعثّر جرّاء العوامل التالية:

اتساع رقعة الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد حدة التوترات السياسية، وتعد روسيا وأوكرانيا من مصدري السلع الأولية الرئيسية كالنفط والغاز الطبيعي والقمح.

- الاختناقات في سلاسل الإمداد وتعطل شحن ونقل البضائع، والتي تأثرت أولاً بفعل تداعيات جائحة كورونا، ومن ثم الغزو الروسي لأوكرانيا.
- الارتفاع في حجم الاستهلاك على الخدمات والسلع نتيجة لتفجر الطلب المكبوت ما بعد جائحة كورونا.
- أدت حزم التنشيط الحكومية خلال جائحة كورونا إلى ارتفاع حجم مدخرات الأسر، والتي أدت لاحقاً إلى تبعات تضخمية نتيجة لارتفاع استهلاكها عبر تلك المدخرات.

وفقاً لذلك؛ يتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل معدلات التضخم العالمية في نهاية العام 2022 إلى 8.3%، كما يتوقع لها أن تصل إلى 6.6% في الاقتصاديات المتقدمة مدفوعاً بارتفاع التضخم بين الاقتصاديات الكبرى مثل المملكة المتحدة إلى 10.5% ومنطقة اليورو إلى 7.3%، في حين يتوقع أن يصل إلى 9.5% في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية.

أسعار النفط

تباينت أسعار النفط الخام لعام 2022 صعوداً تارة وهبوطاً تارة أخرى، وذلك بفعل عوامل محفزة وأخرى ضاغطة على سوق الطاقة العالمية، بينما تخشى الأسواق وقوع الاقتصاد العالمي في حالة ركود تؤثر على طلب النفط خلال الفترة المقبلة، في المقابل تشهد الأسواق ضعفاً في المعروض بفعل زيادة الطلب في الاقتصاديات الكبرى، والعقوبات المتوقعة من الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي.

ويتمثل القلق من الركود الاقتصادي، بقيام بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي بخنق النمو، من خلال زيادات أكثر حدة في أسعار الفائدة، حيث شهد الأسبوع الأخير من شهر تموز رفع سعر الفائدة الأساسي بواقع 75 نقطة مئوية.

وفقاً لذلك؛ تخضع توقعات أسعار النفط لمستويات عالية من عدم اليقين الناتج عن مجموعة متنوعة من العوامل، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل أسعار النفط العالمية إلى حدود 103.9 دولار أمريكي لعام 2022، وبحسب تقرير آفاق الطاقة قصير الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تموز 2022، تشير التوقعات أن يبلغ سعر خام برنت القياسي 104.05 دولاراً للبرميل في العام الجاري 2022، فيما يُتوقع أن يبلغ سعر خام برنت 93.75 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال العام المقبل 2023، علماً بأنّ خام برنت هو المعيار الدولي الرئيسي لتسعير النفط.

حركة التجارة العالمية

على الرغم من حالة التعافي التي شهدتها حركة التجارة العالمية في بداية العام 2022 بفعل الانتعاش الحاصل في الطلب المكبوت الناجم عن الصدمة بعد جائحة كورونا، إلا أنّ حالة التعافي تهددها العديد من العوامل، والتي يأتي في مقدمتها اتساع رقعة الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد حدة التوترات السياسية، والتي قد تؤدي إلى ارتفاع حدة الاختناقات في سلاسل الإمداد وتعطل شحن ونقل البضائع، بالإضافة إلى الإغلاقات التي شهدتها مدينة شنغهاي في الصين للحد من حالات عدوى فيروس كورونا.

وفيما يلي، توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في حجم التجارة وفقاً لبيانات تموز 2022:

البيان	2021	متوقع 2022	متوقع 2023
العالم	%10.1	%4.1	%3.2
الاقتصاديات المتقدمة	%9.1	%5.3	%3.2
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	%11.7	%2.2	%3.3

مصادر البيانات

تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2022/06، البنك الدولي.

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022/07، صندوق النقد الدولي.

نشاط قطاعي العقارات والإنشاءات في الأردن

أظهرت حركة تداولات سوق العقار في المملكة للنصف الأول من عام 2022 نشاطاً ملحوظاً للاستثمار في الأصول العقارية باعتبارها بيئة استثمارية آمنة والتي تعززت نتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالمملكة مقارنة مع الأوضاع السائدة في الدول المجاورة؛ حيث استأثر سوق العقار خلال السنوات الأخيرة بحظ وافر في تداولاته من غير الأردنيين، ليصبح من القطاعات الرئيسية المحفزة للاقتصاد الأردني من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نسبتها 9.1% لعام 2021.

وفيما يلي أبرز ملامح أداء سوق العقار الأردني:

أولاً: مؤشرات القطاع العقاري

على صعيد حجم التداول

بلغ حجم التداول في سوق العقار في المملكة خلال النصف الأول من عام 2022 حوالي 2.6 مليار دينار بارتفاع مقداره 385 مليون دينار ونسبته 17.1% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، واستحوذت العاصمة عمان على الحصة الأكبر من عمليات سوق العقار في المملكة، حيث بلغ حجم التداول في مديريات تسجيل محافظة العاصمة والمركز الرئيسي ما مقداره 1.9 مليار دينار أو ما نسبته 72% من حجم التداول.

على صعيد حركة بيع العقار

بلغ إجمالي بيوعات العقار في المملكة خلال النصف الأول من عام 2022 ما مجموعه 76,344 عقاراً، بانخفاض بلغت نسبته 8% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث توزعت تلك البيوعات على 26,855 عقاراً في محافظة العاصمة أو ما نسبته 35%، فيما حازت باقي المحافظات على 49,489 عقاراً أو ما نسبته 65% من إجمالي بيوعات العقار.

حركة بيع العقار في المملكة خلال النصف الأول من عامي 2021 - 2022

المحافظة	عدد معاملات البيع خلال النصف الأول 2021		عدد معاملات البيع خلال النصف الأول 2022		نسبة التغير %
	شقق	أراضي	شقق	أراضي	
محافظة العاصمة	11,563	15,552	11,450	15,405	-1
باقي محافظات المملكة	6,869	49,254	6,466	43,023	-6
المجموع	18,432	64,806	17,916	58,428	-3
المجموع الإجمالي	83,238	83,238	76,344	76,344	-8

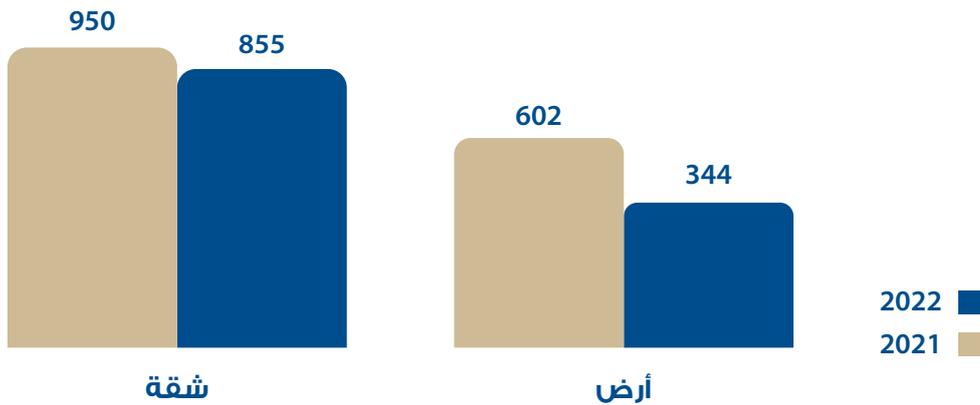
على صعيد بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين

بلغ عدد بيوعات العقار لمستثمرين غير أردنيين خلال النصف الأول من عام 2022 ما مجموعه 1,552 عقاراً بارتفاع نسبته 29% كان منها 950 شقة بارتفاع نسبته 11%، و602 قطعة أرض بارتفاع نسبته 75%. وبلغت قيمة تلك البيوعات التقديرية حوالي 143.3 مليون دينار بارتفاع نسبته 34% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

وجاءت الجنسية السعودية في بيوعات النصف الأول بالمرتبة الأولى بمجموع 374 عقاراً، تلتها الجنسية العراقية بالمرتبة الثانية بمجموع 373 عقاراً، فيما جاءت الجنسية السورية بالمرتبة الثالثة بمجموع 210 عقاراً.

أما من حيث حجم الاستثمار فقد جاءت الجنسية العراقية أيضاً بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 53.8 مليون دينار بنسبة 38% من حجم القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بمبلغ 30.2 مليون دينار بنسبة 21%، فيما حلت الجنسية السورية في المرتبة الثالثة بما قيمته 8.9 مليون دينار بنسبة 6%.

بيوعات العقار لغير الأردنيين حسب العدد خلال النصف الأول من عامي 2021 - 2022



على صعيد الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في المملكة انخفاض الرقم العام للمؤشر من 119.4 نقطة في الربع الثالث من عام 2020 إلى 119.0 نقطة للربع الثالث من عام 2021 أي بانخفاض 0.4 نقطة.

وتوزعت الأهمية النسبية للأصول العقارية في المؤشر إلى 43.6% للعقارات السكنية، و2.1% للعقارات غير السكنية، و54.3% للأراضي.

ثانياً: مؤشرات قطاع الإنشاءات

على صعيد رخص البناء

انخفض عدد الرخص الممنوحة للبناء بشكل ملحوظ من 8,410 في الثلث الأول من عام 2021 إلى 6,983 للثلث الأول من عام 2022 وبما نسبته 17.0% ومن الجدير ذكره أنّ العاصمة عمان قد استحوذت على ما يقارب 27.5% من إجمالي عدد رخص البناء الممنوحة في المملكة خلال الثلث الأول من هذا العام.

على صعيد المساحات المرخصة للبناء

سجّلت المساحات المرخصة للبناء انخفاضاً من 2,458.5م² في الثلث الأول من عام 2021 إلى 2,314.4م² للثلث الأول من عام 2022 وبما نسبته 5.9%، حيث استحوذت العاصمة عمان على ما يقارب نصف المساحات المرخصة للبناء في المملكة خلال الثلث الأول من هذا العام.

على صعيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات

ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات في المملكة في نهاية شهر أيار من عام 2022 بنسبة 3.1% عن رصيد نهاية العام 2021 ليصل إلى 8.0 مليار دينار، ومن الجدير ذكره أنّ التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات تشكل حوالي 25.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في نهاية شهر أيار 2022.

على صعيد الشركات المسجلة في قطاع المقاولات

حسب البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة في نهاية عام 2020 بلغ مجموع الشركات المسجلة في قطاع المقاولات 125 شركة برأس مال بلغ 3.4 مليون دينار مقابل 156 شركة برأس مال بلغ 10.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.

مصادر البيانات

البنك المركزي الأردني

دائرة الأراضي والمساحة

تقييم الأردن في المؤشرات الدولية

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريراً يستعرض تقييم الأردن من خلال 21 مؤشراً صادراً عن مؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني عالمية غير ربحية وتتمتع بالاستقلالية والحيادية، وتعتمد هذه المؤسسات على منهجيات ومفاهيم إحصائية تسعى إلى تقييم أداء الدول من فترة إلى فترة أخرى والقيام بإجراء المقارنات بين مختلف الدول، كما تعد مرجعاً مهماً لتحليل وتقييم الأداء الاقتصادي والسياسات التي تنتهجها الدول والتي تمكن من معرفة مدى تحقيق وإنجاز الأهداف المرسومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأداء المؤسسي والابتكار، وعلى النحو التالي:

المؤشرات	جهة الإصدار	دورية الإصدار
أولاً: مؤشرات الاقتصاد والأعمال		
مؤشر التنافسية العالمي	المنتدى الاقتصادي العالمي	سنوياً منذ عام 2004
مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي	سنوياً منذ عام 2005
مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤسسة التراث الأمريكية بالتعاون مع مجلة وال ستريت جورنال	سنوياً منذ عام 1995
مؤشر الأداء اللوجستي	البنك الدولي	كل سنتين منذ عام 2007
مؤشر الموازنة المفتوحة	مركز الموازنة والسياسات/ واشنطن	كل سنتين منذ عام 2006
ثانياً: المؤشرات الاجتماعية		
مؤشر معدل البطالة العالمي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية	سنوياً منذ عام 1991
مؤشر السعادة العالمي	شبكة تنمية الحول المستدامة/ الأمم المتحدة	سنوياً منذ عام 2012
مؤشر الفجوة في النوع الاجتماعي	المنتدى الاقتصادي العالمي	سنوياً منذ عام 2010
مؤشر الأمن الغذائي العالمي	وحدة الدراسات الاقتصادية	سنوياً منذ عام 2012
مؤشر التقدم الاجتماعي	Social Progress Imperative	سنوياً منذ عام 2013
ثالثاً: المؤشرات السياسية		
مؤشر الدول الهشة	صندوق السلام	سنوياً منذ عام 2005
مؤشر السلام العالمي	معهد الاقتصاد والسلام الدولي	سنوياً منذ عام 2010
مؤشر الإرهاب العالمي	معهد الاقتصاد والسلام الدولي	سنوياً منذ عام 2014
مؤشر الديمقراطية	وحدة الاستخبارات الاقتصادية البريطانية	سنوياً منذ عام 2010
مؤشر الخطر العالمي	معهد البيئة والامن البشري/ الأمم المتحدة	سنوياً منذ عام 2011
رابعاً: مؤشرات الأداء المؤسسي وسيادة القانون		
مؤشر الأداء البيئي	المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع مراكز أكاديمية أمريكية	كل سنتين منذ عام 2006
مؤشر سيادة القانون	منظمة مشروع العدالة العالمي	سنوياً منذ عام 2014
مؤشر محركات الفساد	منظمة الشفافية الدولية	سنوياً منذ عام 2012
مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ الأمم المتحدة	كل سنتين منذ عام 2010
خامساً: مؤشرات الابتكار والإبداع		
مؤشر الابتكار العالمي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	سنوياً منذ عام 2007
مؤشر تنافسية المواهب العالمي	المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال	سنوياً منذ عام 2013

ترتيب الأردن وفقاً لمؤشرات الاقتصاد والأعمال

أولاً: مؤشر التنافسية العالمي

وفقاً لهذا المؤشر يتم تقييم قدرة الدول على توفير سُبل الازدهار لمواطنيها، اعتماداً على قدرة الدولة بالاستفادة من مصادرها المتاحة، لذا فإنّ معيار التنافسية العالمي يقيس أداء مجموعة مؤسسات الدولة والسياسات التي تتبناها، والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى البعيد من خلال 12 محوراً مقسمةً على 4 مجموعات والممثلة فيما يلي:

1- إمكانيات البيئة الاقتصادية.

2- القدرات البشرية.

3- الأسواق.

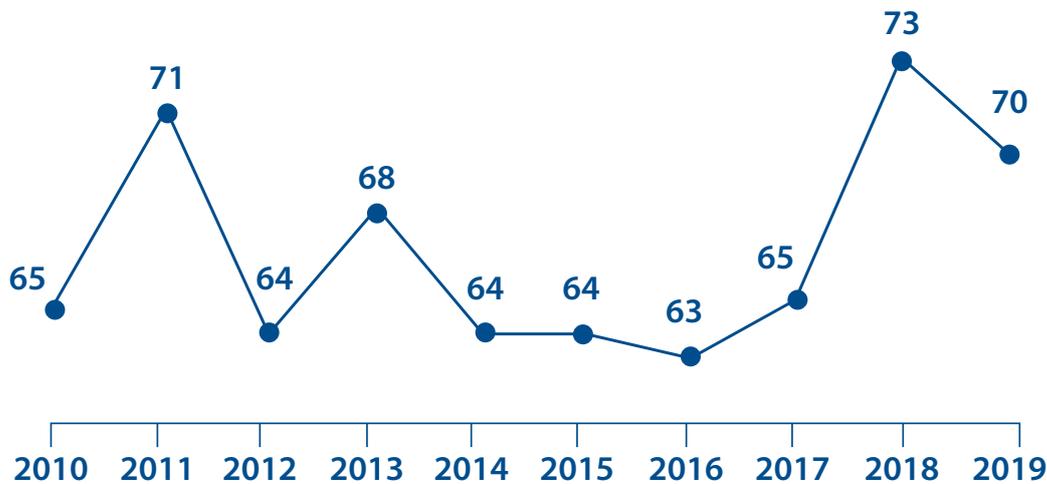
4- النظام البيئي للابتكار.

ويتم تقييم الدول وفقاً للمؤشر بدرجة تتراوح بين (0-100)، وكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 100 فإنّ ذلك يعني تقدمها في المؤشر.

وتوقف المنتدى الاقتصادي العالمي عن إصدار تقرير التنافسية العالمي مؤقتاً بعد إصدار تقرير عام 2019، وذلك نتيجة دول العالم بتداعيات جائحة كورونا، وبالتالي عدم القدرة على قياس عدد كبير من مؤشرات مقياس التنافسية.

وتقدم ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 ثلاثة مراكز مقارنة بالعام 2018، ليحتل المركز 70 عالمياً من أصل 141 دولها شملها المؤشر بعد أن حقق درجة 100/60.9 مقابل 100/59.3 في العام 2018، فيما احتلت الأردن المركز السابع عربياً بينما احتلت الإمارات المركز الأول عربياً.

ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر التنافسية العالمي للأعوام 2010 - 2019



ثانياً: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

وفقاً لهذا المؤشر يتم تقييم الدول من خلال قياس وتتبع التغييرات الأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المحاور العشرة التالية:

1- بدء النشاط التجاري.	2- استخراج تراخيص البناء.
3- الحصول على الكهرباء.	4- تسجيل الملكية.
5- الحصول على الائتمان.	6- حماية المستثمرين الأقلية.
7- دفع الضرائب.	8- التجارة عبر الحدود.
9- إنفاذ العقود.	10- تسوية حالات الإعسار.

وتعكس هذه المحاور سهولة ممارسة الأعمال من خلال تتبع دورة حياة الشركة، بالإضافة إلى دور المؤسسات الحكومية وقوانين النشاط التجاري المحلية ودورها على سبيل المثال في حماية صغار المستثمرين؛ حيث يتم تقييم الدول بدرجة تتراوح بين (0-100)، وكلما اقترب تقييم الدولة من النقطة 100 فإن ذلك يعني تقدمها في المؤشر.

وجاء ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر ممارسة الأعمال لعام 2020 في المركز 75 عالمياً من أصل 190 دولة مشاركة، حيث حققت المملكة وفقاً لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال درجة مقدارها 100/69، لتتقدم بذلك 29 مركزاً مقارنة بالعام 2019، أما عربياً فقد تقدم الأردن 4 مراكز ليحل في المركز السادس، فيما حلت الإمارات في المركز الأول.

ويعزى هذا التقدم الملحوظ للمملكة إلى تطبيق إصلاحات واسعة في المجالات التالية:

- 1- تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال تطبيق قانون جديد للمعاملات المضمونة.
- 2- تعديل قانون الإعسار، وإطلاق سجل ضمانات موحد حديث وقائم على الإشعار.
- 3- تسهيل عملية دفع الضرائب عن طريق تقديم الإخطارات الضريبية، ودفع ضرائب العمل والاشتراكات الإلزامية الأخرى إلكترونياً.

ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للأعوام 2010 - 2020



ثالثاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

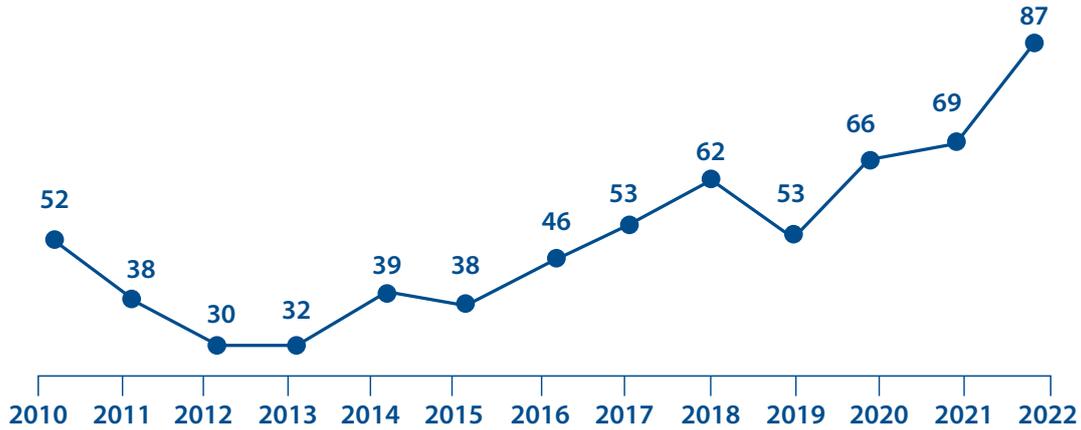
يعرف مصطلح الحرية الاقتصادية في الأسواق المتحررة من تدخلات الحكومات وقيودها على أن (الحرية للإنتاج والمتاجرة والاستهلاك من دون استعمال القوة والاحتيايل والسرقعة)، كما أنه يتميز بالانفتاح الداخلي والخارجي للسوق، وحماية حق التملك وحرية المبادرة الاقتصادية، ويقيس هذا المؤشر مدى الدعم الذي توفره سياسات ومؤسسات الدول للحرية الاقتصادية، وذلك من خلال تتبع وقياس 12 مؤشراً كمياً تندرج ضمن أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية، وهي:

- 1- سيادة القانون.
 - 2- حجم الحكومة.
 - 3- الانفتاح الاقتصادي.
 - 4- الكفاءة التنظيمية.
- ووفقاً لهذا المؤشر يتم تقييم الدول بمقياس يتراوح بين (0-100) وتبعاً للتصنيفات الخمسة التالية:
- 1- تصنف الدول التي يتراوح تقييمها بين (80-100) على أنها دول ذات اقتصاد حر.
 - 2- تصنف الدول التي يتراوح تقييمها بين (70-79.9) على أنها دول ذات اقتصاد حر في أغلبه.
 - 3- تصنف الدول التي يتراوح تقييمها بين (60-69.9) على أنها دول ذات اقتصاد حر بشكل بسيط.
 - 4- تصنف الدول التي يتراوح تقييمها بين (50-59.9) على أنها دول ذات اقتصاد غير حر في أغلبه.
 - 5- تصنف الدول التي يتراوح تقييمها بين (0-49.9) على أنها دول ذات اقتصاد مكبوح.

هذا وقد تراجع ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022 بواقع 18 مركزاً ليحل في المركز 87 عالمياً من أصل 177 دولة وبدرجة مقدارها 100/60.1، بعد أن حل في المركز 69 عالمياً في العام 2021 من أصل 178 دولة بدرجة مقدارها 100/64.6، ووفقاً للدرجة المتحققة لعام 2022 فإن الاقتصاد الأردني

يصنف من الاقتصاديات الحرة بشكل متوسط، أما عربياً فقد حل في المركز الرابع، بينما حلت الإمارات في المركز الأول.

ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام 2010 - 2022



رابعاً: مؤشر الأداء اللوجستي

يقيس هذا المؤشر جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول، وتعرف هذه الأنشطة على أنها سلسلة من الخدمات والأنشطة، كالنقل والتخزين اللازمة لضمان تحريك السلع وإنشاء سلاسل الإمداد عبر الحدود وداخلها إلى المستهلكين بالسرعة المطلوبة وبأفضل الظروف، حيث إنّ النمو الاقتصادي للدول يتأثر إلى حد كبير بنوعية النظم اللوجستية.

ويتم إجراء هذا التقييم من خلال استطلاع عالمي لوكالات الشحن وشركات النقل، وتتراوح درجة المؤشر بين (1-5)، فكلما اقترب تقييم الدول من الدرجة 5 كان الأداء اللوجستي لديها أفضل، ويستند التقييم على ستة مجالات رئيسية، وهي:

1- كفاءة إدارة الجمارك	2- نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل	3- سهولة ترتيب الشحنات
4- كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية	5- القدرة على تتبع الشحنات	6- توقيت وصول الشحنات

وبالنظر إلى دورية إجراء التقييم (كل سنتين) فقد تراجع ترتيب الأردن وفقاً لمؤشر الأداء اللوجستي لعام 2018 بواقع 17 مركزاً ليصل في المركز 84 عالمياً من أصل 160 دولة وبدرجة مقدارها 5/2.69، بعد أن حلّ في المركز 67 عالمياً في العام 2016 من أصل 160 دولة وبدرجة مقدارها 5/2.96.

عربياً، فقد حل الأردن في المركز التاسع، بينما تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية التي شملها المؤشر، وبشكل عام فقد استحوذت دول الخليج العربي على تقييمات متقدمة تبعاً لهذا المؤشر.

شكل 21: ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي للأعوام 2007 - 2018

ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي للأعوام 2007 - 2018



مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة



 06-5200400

 www.hbtf.com

    Housing Bank